المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

على وقع اشتداد التنافس الأمريكي الروسي
باتيلي يقدم إحاطته الأخيرة في مجلس الأمن

وحـــــدة الأبحـــــاث والدراســـــات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

www.lcsms.info
lcsms.info

الإيجـــاز
17 أبريـــل 2024

على وقع اشتداد التنافس الأمريكي الروسي..
باتيلي يقدم إحاطته الأخيرة في مجلس الأمن

ايجـــــاز

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

17 **ابريل** 2024

أعلن المبعوث الأممي إلى ليبيا "عبد الله باتيلي"، في 16 إبريل 2024، رسمياً استقالته من منصبه، مشيراً إلى أنه قدم رسالة الاستقالة، في 15 إبريل الماضي، إلى الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش". وجاء إعلان الاستقالة خلال مؤتمر صحفي عقده في نيويورك، بعد تقديمه إحاطته الشهرية لمجلس الأمن الدولي حول الملف الليبي.

وخلال إحاطته أمام مجلس الأمن، عبّر باتيلي عن أسفه لعدم نجاح محاولاته في معالجة مخاوف الأطراف الليبية المختلفة، مشيراً إلى مواجهته "معارضة عنيدة، وتوقعات غير معقولة، ولامبالاة تجاه مصالح الشعب الليبي". وأشار إلى أن هذه المواقف مدعومة بالانقسامات الإقليمية والدولية، ما يُعيق جهود حل الوضع الراهن ويهدد بالمزيد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن في ليبيا والمنطقة. وأوضح أن العراقيل التي واجهتها بعثته كشفت عن إصرار على تأجيل الانتخابات بصورة دائمة.

وأوضح باتيلي أن رئيس المجلس الأعلى للدولة "محمد تكاله"، ورئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، وضع شروطًا مسبقة لحضور الحوار الخماسي تتطلب إعادة فتح القوانين الانتخابية واعتماد دستور جديد. وأشار إلى استمرار رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح" في مسعاه لتشكيل حكومة جديدة من مجلس النواب. وفيما يخص المشير "خليفة حفتر"، أشار إلى اشتراطه قبل المشاركة إما دعوة الحكومة المدعومة من مجلس النواب بقيادة "أسامة حماد"، وإما إلغاء دعوة دبيبة، أي استبعاد الحكومتين.

وأضاف باتيلي أن "الجيش الليبي" يُعتبر سلطة اتخاذ القرار في المسائل السياسية والعسكرية والأمنية في شرق وجنوب ليبيا، مع تحذيره من أن تخصيص مقعد منفصل للحكومة المدعومة من مجلس النواب يُمكن أن يعزز الانقسامات في ليبيا.

أما ما يخص حكومة الوحدة الوطنية، فقد أشار باتيلي إلى أنها أصبحت لاعباً رئيسياً في الغرب، ورغم التحديات المتزايدة التي تواجهها من القوى المتنافسة، فإن توسيع دورها يظهر حدودها ويثير شكوكاً في شرعيتها، ومع ذلك لا يزال لديها الاعتراف الدولي خلال المرحلة الانتقالية الحالية.

وفيما يتعلق بسبب تفضيل بعثة الأمم المتحدة التعامل مع الأطراف الخمسة، أوضح باتيلي أن ذلك يعود إلى تقييم موضوعي للمشهد الليبي والواقع الجغرافي والجيوسياسي، مما يعكس التكوين الحالي للقوى علي

الأرض.

وأشار إلى أن التنافس بين الأطراف الخمسة هو جوهر المشكلة، مؤكداً أن الحوار هو وسيلة متوازنة لحل شامل.

وعن البيان المشترك الصادر عن رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي" وعقيلة صالح ومحمد تكاله، الذي صدر بعد اجتماع في القاهرة، أشار إلى تعقيداته وعدم اشتراك بعثة الأمم المتحدة فيه، مبيناً أن مناقشاته الثنائية مع الأطراف المختلفة أظهرت تفسيرات متباينة ونقصاً في التفاصيل بشأن نتائجه. وعبر كذلك عن مخاوف الليبيين، حيث أصبحت بلادهم ساحة للتنافس الشرس بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية بدافع من المصالح الجيوسياسية والسياسية والاقتصادية.

وأشار باتيلي إلى تحذير مصرف ليبيا المركزي من أزمة سيولة وشيكة، حيث فُرضت ضريبة إضافية مؤقتة على صرف العملات الأجنبية. وحث على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للممارسات الاقتصادية والمالية الضارة، واتفاق السلطات الليبية سريعاً على ميزانية وطنية. وعبر عن قلقه العميق إزاء وجود جهات مسلحة وأسلحة ثقيلة في العاصمة الليبية، معتبراً ذلك تهديداً كبيراً لسلامة السكان المدنيين.

من جهة ثانية، أشار إلى عدم تسجيل أي انتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار، على الرغم من التوجهات الداخلية المثيرة للقلق. ولكنه أشار إلى أنه ما زال التقدم في تنفيذ أحكام الاتفاقية معلقاً، خاصة فيما يتعلق بانسحاب المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية، نتيجة للجمود السياسي وعدم الاستقرار في البلدان الجنوبية المجاورة لليبيا. وعبر عن قلقه بشأن تزايد حالات الاختطاف والاختفاء والاعتقالات التعسفية في ليبيا، التي ترتكبها قوات الأمن من دون محاسبة في مناطق متفرقة من البلاد. وأعرب عن قلقه العميق إزاء وضع المهاجرين واللاجئين في ليبيا، الذين يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان خلال عمليات الهجرة.

أما بخصوص مداخلة مندوبة بريطانيا الدائمة لدى الأمم المتحدة أمام المجلس، فقد أشارت إلى أن الجمود السياسي يترك ليبيا معرضة للنزاع بين الأطراف الخارجية التي تسعى للسيطرة على أمن البلاد ومقدراته، محذرةً من انتهاكات حظر الأسلحة على ليبيا. وقد أكدت على أن المسار المستدام الوحيد لتحسين الوضع الأمني سيكون عبر العملية السياسية والتسوية الجامعة.

وعن كلمة مندوبة فرنسا، فقد أشارت إلى أن الأولوية في ليبيا يجب أن تكون لإعادة إطلاق العملية السياسية، داعيةً كافة القادة على المشاركة بحسن نية في الحوار الذي يدعو له باتيلي، وعلى أن يكون هناك حكومة موحدة جديدة قادرة على تنظيم الانتخابات في ليبيا، واعتماد ميزانية موحدة وإدارة شفافة للموارد.

أما مداخلة المندوب الأمريكي، فقد أكد على أن الاتفاق السياسي أساسي للوصول إلى الانتخابات، وعلى دعمهم لجهود البعثة الأممية للجمع بين الأطراف الرئيسية على مائدة واحدة. كما أشار إلى أن الانقسامات السياسية مازالت قائمة بشأن الدينار الليبي، مؤكداً على ضرورة وضع ميزانية موحدة لليبيا. ودعي المندوب الأمريكي لانسحاب كافة القوات الأجنبية من ليبيا، مبدئا قلقه مما تقوم به مجموعة فاغنر، ومن الانتهاكات لحظر توريد الأسلحة في ليبيا.

في المقابل، قال مندوب روسيا إلى أن الولايات المتحدة تقوم بزيادة حضورها في ليبيا ولكنها تلقي باللوم على روسيا، مشيراً إلى دور شركة أمريكية، مرتبطة بوزارة الدفاع، في تدريب مجموعات مسلحة في غرب ليبيا، دون مراقبة من الدولة ما يطرح أسئلة كثيرة حول طبيعة هذه المجموعات التي تدربها الولايات المتحدة. وشدد المندوب الروسي على ضرورة ضمان وجود ممثلين عن النظام السابق في أي تسوية سياسية وتمثيل كافة القوى السياسية والقبلية، وعلى دعم جهود التسوية الليبية بقيادة ليبية بدون فرض أي إملاءات من الخارج.

وحذر من وجود حكومتين في ليبيا، حيث يجعل تحقيق التسوية المستقرة بعيد المنال، منادياً بأن يتم إجراء حوار جامع بين الليبيين لإنشاء حكومة موحدة قادرة على إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وأن تُكثف الجهود لضمان خروج القوات الأجنبية من ليبيا، معلناً تأييد بلاده انسحاب تدريجي لكافة المجموعات المسلحة غير الليبية والوحدات العسكرية الأجنبية من البلد.

وبالنسبة للمندوب الصيني، فقد أبدى قلقه من تزايد مناورات العناصر المسلحة في طرابلس وجاهزيتها العسكرية مؤخراً، داعياً الأطراف الليبية لضبط النفس والحرص على الحوار، وسحب كافة القوات الأجنبية بوقت منتظم وسلس. كما أعرب عن أمله أن ينعقد مؤتمر المصالحة في أقرب الآجال، لدفع الحوار وبث زخم في العملية السياسية الانتقالية.

وأخيراً، بخصوص كلمة مندوب ليبيا الدائم لدى الأمم المتحدة "طاهر السني"، فقد طالب برفع ليبيا من أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وإنهاء ما وصفه بمسلسل العقوبات. وأكد المندوب الليبي أنه قد حان الوقت لتقديم الدعم الحقيقي للمبادرات الوطنية الفاعلة والعملية، بحيث يمكن تطبيقها بجدول زمني محدد، تهدف للتوافق على النقاط الخلافية والعالقة من أجل إجراء الانتخابات. ونوه السني إلى أن الخطوة

الأهم هي المصالحة الوطنية وإعادة بناء الثقة وإصلاح النسيج الاجتماعي، لأن بدون ذلك لا يمكن الوصول إلى توافق حقيقي، وستظل جميع الحلول السياسية المقدمة هشة وغير مكتملة.

وقد رحب "عبد الحميد الدبيبة" رئيس حكومة الوحدة الوطنية، بإحاطة المبعوث الأممي أمام جلسة مجلس الأمن، مشيراً إلى أن الإحاطة تضمنت تأكيداً على أهمية الحفاظ على وحدة البلد، وعدم تعزيز حالة الانقسام. وقد أكد الدبيبة على موقفه الثابت في ضرورة تسريع الجهود للوصول إلى عملية انتخابية نزيهة تقوم على قاعدة دستورية عادلة، تضمن مشاركة جميع الأطراف. وتابع: "أضمّ صوتي لما ذكره السيد باتيلي بأن ما تقوم به بعض المؤسسات من تعطيل الانتخابات يعد خطرا على مستقبل بلدنا، وأشاركه أن حالة السخط والغضب العام بشأن زيادة الضريبة على النقد الأجنبي ما زالت قائمة، وأجدد دعوتي إلى الإسراع في إلغائها وعدم تحميل المواطن تكلفة الإنفاق الموازي المنفلت".

خلاصة القول، تشاركت المداخلات، بما في ذلك مداخلة مندوبي القوى الدولية والمندوب الليبي والمبعوث الأممي، في الدعوة لتسريع الحل السياسي وإخراج القوات الأجنبية من ليبيا، على الرغم من أن معظم هذه الأطراف الدولية لها تواجد عسكري في البلاد. لكن الجديد في هذه الجلسة بروز حالة الصراع الروسي الأمريكي المتصاعدة مؤخراً حول ليبيا في كلمات مندوبي الدولتين، فبينما تحدث الأمريكي عن دور الفاغنر ونفوذها في الشرق، فإن الروسي قد أشار إلى شركة أمينتيوم الأمريكية، دون أن يسميها، في تدريب جماعات مسلحة في الغرب.

ومن هذا المعطي يمكن الانطلاق لتفسير استقالة باتيلي، وذلك من خلال زاويتين:

الأولى أن الصراع الجيوسياسي المحموم بين الروس والأمريكان حول ليبيا مؤخراً زاد من تعقيد الأزمة السياسية الليبية، وأجهض أي أمل في حدوث اختراق قريب في هذه الأزمة، ما أحبط جهود باتيلي، الذي أدرك المستقبل القاتم للأزمة الليبية في ضوء هذه المتغيرات.

الزاوية الثانية، أنه مع عودة الولايات المتحدة مؤخراً للساحة الليبية، في محاولة لاحتواء النفوذ الروسي المتصاعد في شرق وجنوب ليبيا، فإنها قد تخطط لاستبدال باتيلي بنائبته الأمريكية، المعينة مؤخراً، "ستيفاني خوري"، لتحكم الولايات المتحدة قبضتها على الملف الليبي، في محاولة لزيادة فاعليتها في ملف لا تمتلك فيه نفوذاً كافياً، بحكم العامل التاريخي، الذي كانت فيه ليبيا خارج دائرة النفوذ الأمريكي.

في المحصلة، على الرغم من الفشل المتراكم لـ باتيلي في مهمته، إلا أن استقالته لا تبشر بخير لليبيا؛ إذ أنها تعبير عن مدى تعقد الأزمة السياسية، ومن ثم استبعاد إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في المدى المنظور، لتستمر معها ذات الشخصيات السياسية المهيمنة على المشهد الليبي سياسياً واقتصادياً. **وفي** هذا الصدد، **يوصي المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية**، بضرورة وسرعة تبني وإعلان المؤسسات الرسمية في الشرق والغرب موقفاً محايداً من الصراع الروسي والأمريكي، وما يتطلبه هذا الموقف من ضرورة تجميد أي خطط أو اتفاقيات تعاون أمني وعسكري، سواء مع روسيا أو الولايات المتحدة، مع خلق حالة وعي وحراك شعبي ومجتمعي تجاه هذا الموقف "الحياد"، قبل أن تتعمق حالة الصراع هذه، بما قد تقود لحرب جديدة محتملة جداً في ليبيا بين الشرق والغرب برعاية دولية، وقودها الليبيين وهدفها مواردهم والمستفيد منها الأمريكان والروس. وهذا السيناريو الكارثي يجب أن يدفع الفرقاء الليبيين لتقديم تنازلات والوصول لحل وسط، يقطع الطريق أمام القوى الدولية لتحقيق مآربهم، ويحول دون سيناريو الحرب، الذي بات يلوح في الأفق، والذي لن يجعل هؤلاء القادة يهنئون بمقاعدهم وسيعصف بمصالحهم، ولعل هذا يحركهم قليلاً، ذلك فضلاً عن كارثية هذا السيناريو على الدولة الليبية، وهو الأهم.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info